المسؤولية الاجتماعية في البحث العلمي بين المفهوم والمأمول
(قراءة تحليلية للمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة و الآداب الجامعية)

لخضر بن ساهل أستاذ محاضر

أ. بشير محمد أ طالب دكتوراه

علم الاجتماع علم النفس التنظيم والعمل

العلوم الانسانية والاجتماعية باتنة01

ملخص:

يعتبر البحث العلمي هو الأسلوب المُنظّم القائم على جمع وتوثيق المعلومات وتحليلها بموضوعية، بهدف الوصول إلى نتائج أو حقائق جديدة علمية وعملية تنعكس ايجابا على مجتمع الدراسة بالدرجة الأولى ، وجاء ميثاق وأخلاقيات المهنة والآداب الجامعية ليسلط الضوء على هذا الدور المهم، وتعزيز مصداقية الجامعة البيداغوجية والعلمية على قيم خاصة بمجتمعنا بإرساء مجموعة من المبادئ الأساسية موضحا حقوق والتزامات كل واحد فيها، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدَراسة التي ارتأينا فيها تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية في البحث العلمي - قراءة تحليلية للمبادئ الأساسية لميثاق وأخلاقيات المهنة والآداب الجامعية - لنوضح أهم الالتزامات التي تقع على كل من مؤسسات البحث العلمي، الأستاذ الباحث، والمؤسسات الداعمة للبحث العلمي كطرف ثالث مهم لما من مسؤولية اتجاه المجتمع وفقا للقوانين السارية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، المسؤولية الاجتماعية، الجامعة، الأستاذ الجامعي، المؤسسات الداعمة

Abstract:

Scientific research is an organized method based on collecting، documenting and analyzing information objectively، in order to reach new scientific and practical results or facts that positively affect the study community in the first place، Therefore the institutions of scientific research

and researchers are primarily responsible for the direction of this society، which is called **social responsibility;** Which means the commitment of organizations and individuals to social norms through understanding it and participation in them، the real value of the individual in his society measured by the extent of responsibility for himself and others، and the Charter and ethics of the profession and university ethics are focus on this important role،In order to enhance the credibility of the university and the researcher based on the values of society، and this is through the establishment of a set of principles and clarify the rights and obligations of each one.On this basis، this study in which we highlighted the importance of social responsibility in scientific research to clarify the most important commitments of each of the parties to scientific research (university، professor، and institutions supporting scientific research as an important third party because of its responsibility towards society in accordance with the laws Mast)

1. الاشكالية:

وضح القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المادة السادسة منه على أن "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هما جزءان من نفس عملية انتاج المعرفة والعلوم التي تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة استجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة"، إن القارئ والمحلل لهذا المفهوم يدرك أن أنشطة وأهداف البحث العلمي موجهة بالدرجة الأولى إلى المجتمع وتطلعاته، ولا ينكر أحد أن التقدم الذي ننعم به حاليا في جميع المجالات هو نتاج البحث العلمي سواء في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الانسانية. لذا تقع على مؤسسات البحث العلمي والباحثين في المقام الأول مسؤولية كبيرة اتجاه هذا المجتمع والتي تسمى بالمسؤولية

الاجتماعيـة، والتي تعني التـزام المنظمـات والأفـراد بالقواعـد الاجتماعيـة، فالقيمـة الحقيقية للفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله المسؤولية اتجاه نفسه واتجاه الآخرين.

وقد أكد ميثاق أخلاقيات المهنة والآداب الجامعية على أهمية البحث العلمي وأهدافه من أجل خدمة المجتمع، وعلى هذا الأساس حدد مسؤولية كل طرف مساهم في عملية البحث بدء من الجامعة والأستاذ والمؤسسات الممولة والداعمة له، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على المسؤولية الاجتماعية في البحث العلمي وذلك بطرح التساؤل التالي: فيم تتمثل المسؤولية الاجتماعية في البحث العلمي؟

وللإجابـة على هـذا التسـاؤل وجـب علينـا أن نحـدد تعريـف المسـؤولية الاجتماعيـة، خصائصها وعناصرها، لنحدد من خلالها مسؤولية كل طرف من أطراف البحث العلمي، وكيفية العمل على تنمية تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الباحث.

2. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تتابع جانب أساسي في حلقة النشاط البحثي الـذي تقـوم بـه الجامعـات ومؤسسـات البحـث العلمي، ممثلـة في الأسـاتذة الجـامعيين البـاحثين، وتَعتبـر أن دور المؤسسـات الجامعيـة يتعـدى الأداء التدريسـي، البحث العلمي، هذا الأخير الذي يجب أن يتميز بخصائص وأبعاد، أهداف تحمل أبعادا أخلاقية، وحلولا للمشكلات التي تواجه المجتمع والعمل على ايجاد الحلول لها، كما تتحمل المؤسسات الجامعية من خلاله عبئ مسؤولية الحفاظ على مصلحة المجتمع.

3. أهداف الدراسة:

1. تحديـد مفهـوم المسـؤولية الاجتماعيـة للبحـث العلمي مـن خـلال المؤسسـات الجامعية، الأستاذ الجامعي، المؤسسات الداعمة والممولة للبحث العلمي.
2. التعرف على أخلاقيات البحث العلمي وآدابه مجسدة في المسؤولية الاجتماعية للبحث العلمي، وأخذه بعين الاعتبار لحاجات المجتمع ومشكلاته.
3. تكريس ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية، ولدى الأستاذ الجامعي من خلال عمليتي التحسيس والتوعية بأهميتها الأخلاقية.

4. مصطلحات الدراسة:

- **المسؤولية الاجتماعية:** وهي التزام اخلاقي واجتماعي يرتبط بالأفراد والمنظمات على حد سواء نحو احترام وتحقيق القيم الاجتماعية اتجاه المجتمع، والمساهمة الفعالة في حل مشكلات الجماعة والبيئة التي ينشطان فيها، وبما يعود نفعها على المجتمع من خلال مجموعة الأعمال والأنشطة والوظائف الموكلة اليهم.
- **البحث العلمي:** وهو مجموعة من الخطوات المنتظمة والمدروسة من أجل حل مشكلة، والتوصل إلى حقائق بإتباع طرق علمية، ومناهج موضوعية.
- **الجامعة:** هي مؤسسة علمية تهتم بالتعليم العالي، من وظائفها التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتقديم الأحسن له من خلال مخرجاتها من الموارد البشرية، والأبحاث العلمية التي تتبناها وتقوم بها في شتى مجالات الحياة التقنية، الاقتصادية، الصحية والاجتماعية.
- **الأستاذ الجامعي:** هو ذلك الشخص الذي يقوم بمهمتين أساسيتين هما التدريس في الجامعة، والقيام بالبحث العلمي في إطار تخصصه، وباختلاف الرتب العلمية أستاذ، أستاذ محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مؤقت.
- **المؤسسات الداعمة:** هي المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة وكذا المتعاملين الاقتصاديين المشاركين بشكل أكبر في المساهمة وتمويل البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي، وتقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي.

أولا: المسؤولية الاجتماعية:

1. تعريفها:

اختلفت تعاريف المسؤولية الاجتماعية حسب نظرة كل باحث والزاوية التي درسها منها سواء المتعلقة بالأفراد أو المنظمات.

فالمسؤولية الاجتماعية للأفراد يعرفها حيا اللهب أنها "مسئولية الفرد أمام المجتمع" أي أن المجتمع هو مصدر الالزام الذي يلزم الفرد بمجموعة من القوانين والأعراف التي تحدد سلوكاته ووظائفه فيه.

- عرفتها ندى عبد باقر(2012، ص 541) المسؤولية الاجتماعية بأنها : "أداء الفرد لأدواره الاجتماعية المتعددة وواجباته ومسؤولياته والسيطرة على ذاته وإحساسه بالانتماء للجماعة ولقيمها وتقاليدها ، وتحمل الأعباء والضغوط النفسية"، وأضافت أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في مجموعة من المؤشرات أوردتها في مايلي:
  1. الالتزام الذاتي والفعلي.
  2. الاهتمام بالآخرين.
  3. الانتماء للجماعة ولقيمها وتقاليدها.
  4. المشاركة في حل مشكلات الجماعة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح جليا أن مسؤولية الفرد اجتماعيا تظهر من خلال انتماء والتزام الفرد بقيم المجتمع وعاداته وأعرافه، والتي على أساسها يؤدي الأدوار الموكلة إليه بما يعود نفعها على المجتمع ومساهمته الفعالة في حل مشكلات الجماعة التي ينتمي إليها، وهذا ما ينطبق على الأستاذ الباحث لكونه فرد من مجتمع يؤمن بقيمه، يسعى إلى إثبات ذاته والمشاركة الفعالة فيه، عليه مسؤوليات اجتماعية نحو هذا المجتمع في إطار المهام الموكلة له في التدريس والبحث العلمي، وهذا ما سنفصل فيه لاحقا في المسؤولية الاجتماعية للأستاذ الباحث.

أما من الزاوية الثانية والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، فتعرف على أنها:

- يعرفها Robbins على أنها تستند إلى إعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع.(نوال، 2010، ص24).

يعرفها الباحثان (chang and flores) أنها " التزام متخذ القرار في انتهاج أسلوب للعمل يؤمن من خلاله حماية المجتمع وإسعاده ككل فضلا عن تحقيق منفعته

الخاصة .ويضم هذا التعريف معنيان الاول يمثل بتحديد هدف منظمة الأعمال ونحو تحقيق القيم الاجتماعية من خلال القرارات التي تتخذها ، والثاني بتمثل في العمل على مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها وادارة المنتظمة والتي يكون لها تأثير على قوتها في المجتمع ومقدار مساهمتها في تلبية حاجاته من خلال الوظائف التي تؤديها. والجامعة كأحد المنظمات الخدماتية، والتي أصبح الدور الذي تقوم به ينمو ويتعاظم مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، وأصبح هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية فقط للطالب كونه عضواً فاعلًا في المجتمع، وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشمل جوانب كثيرة في بناء شخصية الطالب من جهة، وقيمة البحث العلمي الذي تتبناه وتقدمه الجامعات وانعكاسه على خدمة المجتمع وحل مشاكله، وهذا ما سنفصل فيه لاحقا عند استعراضنا للمسؤولية الاجتماعية للجامعات بصفتها حاضنة البحث العلمي والمؤسسات الداعمة والممولة للبحث العلمي.

2. خصائص المسؤولية الاجتماعية:

من بين خصائص المسؤولية الاجتماعية والتي أوردتها مقدم (2014، ص) ما يلي:

- ✓ **انتفاء المسؤولية القانونية:** وتعني قيام المنظمة تلقائيا بالقيام ببعض النشاطات الاجتماعية، ليس استجابة للقانون، فالمسؤولية الاجتماعية تبدأ حيث ينتهي القانون.
- ✓ **غياب المسؤولية التعاقدية:** إذ لا يجب أن يتم الالتزام الاجتماعي وفاء لأي صيغة تعاقدية مع أي منظمة أو جهة أخرى، بل هو عمل طوعي ترى المنظمة أنها ملزمة بأدائه كونها مواطنا صالحا.
- ✓ **استبعاد حسابات الربح والخسارة:**إذ لا يرتبط قرار ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدراسة احتمالات الربح أو الخسارة.
- ✓ **توفر الأساس التطوعي:** في غياب المسؤولية القانونية والتعاقدية، ومع استبعاد حسابات الربح والخسارة يصبح قيام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية أمرا تطوعيا بحتا.

3. عناصرها:

تتكوّن المسؤولية الاجتماعية حسب سيد عثمان، أوردها محمد جميل قاسم(2008، ص . ص 18، 21) من ثلاث عناصر هي الاهتمام، الفهم والمشاركة ينمّي كل منها الآخر ويرتبط به، و ويقوّيه، وأضاف بعض الباحثون عنصرا رابعا هو الواجبات الاجتماعية، وحسب سيد عثمان فإن عناصر المسؤولية الاجتماعية هي:

1. **الاهتمام**: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد وحرصه على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها، وللاهتمام أربع مستويات هي:

- **الانفعال مع الجماعة**: فالفرد يساير الحالات الانفعالية التي تتعرض لها بصورة لا إرادية، وهي حالة ارتباط عضوي بالجماعة يتأثر كل عضو من أعضائها بما يجري في الجماعة دون اختيار أو قصد.
- **الانفعال بالجماعة** بصورة إرادية حيث يدرك الفرد ذاته أثناء انفعاله بالجماعة.
- **التوحد مع الجماعة** وشعور الفرد بالوحدة المصيرية معها فخيرها خيره، وضرها ضره.
- **تعقل الجماعة**: أي أنتصبح الجماعة داخل الفرد فكرياً على درجات متفاوتة من الوضوح ،ومن ثمة الاهتمام المتزن بالجماعة ومشكلاتها ومصيرها ودرجة التناسب بين أنشطتها وأهدافها ، وسير مؤسساتها ونظمها.

2. **الفهم**:وهو العنصر الثاني والفعال في المسئولية الاجتماعية وهو الوعي والإدراك، فالمقصود به أن يدرك الفرد أثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أن يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.
3. **المشاركة:** والمقصود بالمشاركة بصفة عامة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما حسب اهتمامه و فهمه لهذا العمل، ومساعدة الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها، وفضلاً عن ذلك فإن تكوين علاقات طيبة مع الآخرين يسهم في يناء احترام الذات والشعور بالمسئولية نحو الآخرين والتخفيف من التوترورغم أن الفرد يولد ولديها لاستعداد لتحمل المسئولية الاجتماعية واكتسابها ،إلا أنه في حاجة ماسة إلى تنمية المسئولية الاجتماعية لديه، من خلال التنشئة الاجتماعية.

4. **المداخل النظرية للمسؤولية الاجتماعية:**

يختلف الباحثون في الادارة في تفسير حدود العلاقة التي يجب أن تربط بين المنظمات والمجتمع، ومن بين أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتي أوردتها مقدم(2014، ص- ص 75-78):

1. **نظرية المساهم(النظرية النيو كلاسيكية):**وتنحصر هذه النظرية في تحقيق المكسب المادي، فالوظيفة الوحيدة لمنظمة الأعمال هو استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة التي تحقق من خلالها أرباحا لها، وللمساهمين، وبالتالي ليست للمنظمة مسؤولية اجتماعية.
2. **نظرية أصحاب المصلحة:** يرى فريمن(1984) أن المنظمة هي جزء من المجتمع، حيث يرى أن أصحاب المصلحة هم كل الجماعات والأفراد الذي لهم منفعة من نشاط المنظمة، مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع، تنص هذه النظرية على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح والمجتمع المحلي ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع.
3. **من نظرية أصحاب المصلحة إلى المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:**

ساهمت نظرية أصحاب المصلحة في تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ لا يعتبر المساهمون المجموعة الوحيدة التي من أجلها يجب أن تحقق المنظمة أرباحها ولا يجب أن يكون الربح هو الهدف الوحيد للمنظمة، ويجب التعامل مع أصحاب المصلحة بحسب درجة ترتيب السلطة لديهم وشرعيتهم وحاجاتهم المستعجلة، ومتطلباتهم. وهذا التعامل يكون مبنيا على أساس التصرفات الاجتماعية والأخلاقية المسؤولة.

4. **المسؤولية الاجتماعية والنتيجة الثلاثية:**

أطلق الأنجلو ساكسون تسمية القاعدة الثلاثية على الجهود التي تقوم بها المنظمة، لتحقيق التزاماتها ليس فقط من الجانب المادي الاقتصادي، وإنما من الجانب الاجتماعي

والبيئي، وهذا يعني أن تقييم أداء المنظمة المسؤولة اجتماعيا يتم من خلال ثلاث جوانب وهي المردودية الاقتصادية، احترام البيئة، والعدالة الاجتماعية.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات البحث العلمي:

جاء في ميثاق أخلاقيات المهنة والآداب الجامعية إلى أن الجامعة الجزائرية شهدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نموا معتبرا من حيث انتشارها عبر أنحاء البلاد، وارتفاع عدد الطلبة والخرجين، وتنوع فروع التكوين والتخصصات، وبرامج البحث العلمي وأنشطته.

إن الأنشطة التي تقوم بها الجامعة الجزائرية في وسط اجتماعي يعرف تغيرات سريعة، يستدعي ضرورة إعادة ترسيخ مبادئ عامة وقواعد تسيير تكفل مصداقية الجامعة، وبما يتماشى وقيم المجتمع ومبادئه وطموحاته، واحتياجاته لذا لم تقتصر وظيفة الجامعة في نقل المعارف للطلبة، بل تعداه إلى مسؤولية اجتماعية اتجاه الطلبة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، إذ أصبح الهدف الأول من التعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات، والذي يفرض على الجامعة متابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه من خلال:

- مسايرة المناهج والبرامج التعليمية للتطور التكنولوجي، ومواكبتها للتغيرات العلمية الحديثة.
- تمتين روابط التعاون بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع المجتمع، والمشكلات التي تواجهه.
- العمل على تطبيق الدراسات الناجحة والتي أثبتت فعاليتها تجريبيا واحصائيا على واقع المجتمع من أجل النهوض به وحل مشاكله، لا توصيات ومقترحات تكتب وتخزن دون الاستفادة منها.
- إعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف المجالات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات، والتي تمكنها من توظيفها في واقع العمل.

- بناء الشخصية المتميزة للطلبة، من خلال التكفل بالطلبة المتفوقين دراسيا، ومنح جوائز تحفيزية، لخلق روح التنافس بين الطلبة.
- تنويع النشاطات الثقافية والفنية والأدبية في الوسط الجامعي بين الطلبة والأساتذة.
- مشاركة الجامعة في التظاهرات العلمية والثقافية والرياضية سواء في الوسط الجامعي، أو الحضري.

وأضاف فلوح (2013، ص) من بين الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها الجامعة في إطار البحث العلمي:

- ✓ الخدمات الاستشارية للأفراد و المؤسسات و المجتمع.
- ✓ المساعدة في إعداد مسودات القوانين من خلال الأبحاث والندوات و المؤتمرات.
- ✓ التعليم والتدريب لمواجهة احتياجات المجتمع.
- ✓ البحث العلمي الهادف إلى تجميع التراث العلمي و تسجيله.
- ✓ البحوث التطبيقية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع.
- ✓ الجامعة قيادة فكرية من خلال ابراز الهوية الوطنية وفلسفة المجتمع في مختلف أبعادها.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية للأستاذ الباحث

يعتبر الأستاذ حجر الزواية في الجامعة إذ تتعدد مهامه ما بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، له مجموعة من الحقوق وعليه مجموعة من الالتزامات أوردها ميثاق أخلاقيات المهنة والآداب الجامعية.

إن المسؤولية الاجتماعية للأستاذ والتي تعتبر مهمة طليعية وقيادية والتي تتحدد من خلال نشاطي التدريس والبحث العلمي والتي من خلالها يساهم في خدمة المجتمع تتحدد كما أوردها فلوح(2013، ص56)فيما يلي:

1. تقديم النصيحة والاستشارات لأفراد أمته والطلبة خاصة.
2. المشاركة في الندوات و المحاضرات و الملتقيات والنشاطات العامة الخاصة في المجتمع.
3. المشاركة الكتابية بالمقالات في الصحف والمجلات والدوريات والتي تدور مضامينها حول واقع المجتمع ومشكلاته، وفقا لقيمه ومبادئه.
4. المشاركة الاعلامية في القنوات المسموعة والمرئية.
5. تقوية إحساس المجتمع المحلي بدور الجامعة وأهميتها كمؤسسة علمية تربوية، مما يشجع المجتمع العمل على مساندة الجامعة لتحقيق أهدافها.
6. رئاسة اللجان والجمعيات والمؤسسات، لما لمكانته واسمه من دور في التأثير على الآخرين وقيادتهم نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية النبيلة، والتي تخدم المجتمع بمختلف طبقاته.

وحدد (حسن عبد الزبيدي ،2008) كما أوردها فلوح(2013، ص57) المسؤولية الاجتماعية للأستاذ الجامعي كبيرة في بناء مجتمع المعرفة منها:

- المحافظة على مرتكزات المجتمع و ثوابته.
- المحافظة على هوية المجتمع.
- تشجيع التفكير والإبداع في كل الميادين وقيادة الإصلاح.
- اجراء البحوث النظرية والتطبيقية.
- تحسين جودة أدائه التدريسي.
- الاعتماد على خطط تدريسية تواكب التطورات والمستجدات الحديثة.
- التنويع في طرائق تدريسه.
- تعليم الطلاب أصول البحث العلمي وخطواته.
- تشجيع الطلاب على حرية اختيار الموضوع والمشكلات وطرق حلها.
- تعامله مع الطلاب على قدر من الاحترام المتبادل.

ويرى بشير معمرية (2007) كما أوردها فلوح(2013، ص 58)خدمة الأستاذ الجامعي للمجتمع في مجالين:

- **داخل الجامعة:** المشاركة في القاء المحاضرات في التخصص العلمي والمشاركة في الندوات الثقافية والعلمية.
- **خارج الجامعة:**

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع.
- تقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها.
- المشاركة في الندوات التي تنظم في قطاعات غير جامعية.
- الإسهام في الدورات التكوينية لتكوين الإطارات.
- تأليف الكتب في ميدان التخصص تكون موجهة للمثقف العام.
- الترجمة ونقل المعارف في ميدان التخصص الى اللغات الوطنية.
- اتقان اللغة التي يستطيع أن يفيد بها المجتمع.

رابعا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الداعمة البحث العلمي

تعتبر المؤسسات الداعمة الطرف الثالث والتي تقوم بتشجيع البحث العلمي وتمويله ورعايته في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، والتي أشار إليها القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي يشجع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي، وتقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصة، الانتداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هذه المؤسسات.وقد ورد في المادة الثالثة منه والمتعلقةدعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.أما في المادة الرابعة والتي تنص على أنه" يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث

والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي".

أما المادة 54 منه تنص على أن " الموارد المخصصة لتمويل برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ميزانية الدولة، موارد ذاتية عمومية، مداخيل ناتجة عن المؤسسات الفرعية، عقود بحث وتقديم خدمات، موارد خاصة، التعاون الدولي، الهبات والوصايا "، وعليه يقع على عاتق المؤسسات الممولة والداعمة للبحث العلمي مسؤولية اجتماعية منها:

1. المساهمة المالية في تمويل الملتقيات والمشاريع العلمية التي تخدم الطالب والجامعة والمجتمع.
2. التحويل الفعلي للاكتشافات الناتجة عن البحث إلى المجال الصناعي بهدف تسويقها على شكل منتوجات أو خدمات جديدة.
3. ترقية البحث العلمي في المؤسسات الوطنية عمومية كانت أو خاصة التي تساهم في أنشطة البحث العلمي و التثمين.
4. تسهيل نشر وحماية نتائج البحث وتشجيعها وإصدار الدوريات والمؤلفات العلمية والتقنية وتوزيعها. (المادة 24 من القانون 15-21)
5. إنشاء مصالح مشتركة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات العمومية والخاصة على نقل وتطبيق النتائج البحثية المتوصل إليها، وكذا تجميع الكفاءات والتجهيزات العلمية.
6. انشاء وحدات بحث ومخابر بحث وفرق بحث داخل المؤسسات الاقتصادية والجمعيات من أجل الاستفادة منها وتطوير أدائها. (المادة 39 من القانون 15-21).

خامسا: دور المؤسسات الجامعية تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الباحث:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم الحديثة والمستخدمة في التنظيم، والتي من خلالها ينمى احساس الفرد بدوره الاجتماعي، الذي يساهم من خلاله في خدمة المجتمع وتقديم الاحسن له، ويتجلى ذلك من خلال عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاث الاهتمام، الفهم ، والمشاركة، والطالب والأستاذ الجامعي لكونهما فردان من أفراد

المجتمع ونخبته، ينتظر منهما المساهمة الأكبر مقارنة بالآخرين بالنظر إلى مكانتهما العلمية والاجتماعية، لذا أصبح من الضروري عليهما التمتع بالمسؤولية الاجتماعية، وعلى الجامعة دور مهم في تنميتها لديهما من بين الأدوار الملقاة على الجامعة لتنمية هذا الشعور الايجابي لدى الطلبة كما يراها علي بن يحي آل سالم (2016):

- ✓ خلق مناخ إيجابي يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي، ويسوده روح التعاون والتآلف والجماعية.
- ✓ إيجاد فرص إيجابية لدعم الثقافة الوطنية والإشادة بها والتمسك بمضمونها دون انغلاق أو رفض لنتاج التطور المعرفي.
- ✓ تنمية الشعور لدى كل فرد أن له دور فاعل داخل هذه المؤسسة، وأن تتضمن المقررات الجامعية المفاهيم والمعاني المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية و تثير تساؤلات عديدة حول مشكلات الوطن وقضاياه ، وذلك من خلال التركيز على تعويد الطلاب على المشاركة في الأعمال التطوعية في المجتمع.
- ✓ تشجيعهم على المشاركة في حملات التبرعات، والحرص على إقامة علاقات جيدة مع الأقارب والجيران تحقيقاً لمبدأ التكاتف والترابط بين أفراد المجتمع.
- ✓ تعريفهم بكيفية التعامل الجيد مع كل الفئات التي تعيش بيننا من غير المواطنين . وعلى أساليب الحوار الهادئ والنقاش الموضوعي مع الآخرين، وإكسابهم قيم التسامح والعفو والتيسير في علاقاتهم بأسرهم و مجتمعهم.
- ✓ الاهتمام بالأنشطة الجامعية داخل الجامعة وخارجها لدورها الفاعل في اكتساب الطلاب الكثير من المهارات المتنوعة والقيم الفاضلة والاتجاهات الإيجابية السليمة التي تسهم في دعم معنى الجماعية والعمل بروح الفريق.
- ✓ فتح مزيد من قنوات التوجيه والحوار والتثقيف مع الطلاب من خلال الأساتذة والمفكرين والأكاديميين في جو يسوده الحب والتوجيه السليم.

أما من جهة الأستاذ باعتباره صفوة المجتمع وخيرته، فلا يمكن للجامعة من تحقيق أهدافها الاجتماعية والعلمية إلا من خلال الاهتمام به ويتم ذلك حسب ما يراها فلوح (2013، ص 59):

- الاهتمام بالاعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس.
- الاهتمام بالنمو العلمي والمهني للأستاذ الجامعي.
- البحث عن صيغ لتقويم الأداء الجامعي للأستاذ بما يتناسب وتنوع جوانب هذا الأداء، التدريس، البحث، خدمة المجتمع.
- العمل على توفير الجو المناسب لأداء عضو هيئة التدريس لأداء رسالته بصورة أفضل من خلال توفير الحياة الكريمة، وتوفير الوقت لبحث رسائله ومتطلباته، والتخفيف من الأعباء التدريسية.
- أن تقدم للأستاذ الجامعي الإمكانات والتحفيز والتشجيع المناسب.
- توفير ظروف عمل جيدة ومريحة وآمنة.
- نشر العلاقات الانسانية بين الأستاذ الجامعي وزملائه وإدارته وطلبته.
- القضاء على كل أشكال البيروقراطية، وأن تعمل الإدارة لخدمة الأساتذة، إضافة إلى رفع الأجر.

ويؤكد زايد بن حجير الحارثي(2009)، كما أورده فلوح (2013، ص60) على ضرورة الاستثمار في أساتذة الجامعات باعتبارهم مصدر أساس من مصادر الثروة، والذي اقترح ثلاث خطوات:

1. أن يكون الاستثمار في البشر ركنا أساسيا من أركان الخطط الاستراتيجية، والاستثمار على وجه الخصوص في عقول أساتذة الجامعات باعتبارهم صفوة مراتب الاستثمار.
2. تفعيل دور الأساتذة والباحثين في مختلف التخصصات في رسم السياسات والبرامج.
3. الاعلان عن تلك السياسة في وسائل الإعلام لعامة الناس في المجتمع.

سادسا: صورمن مظاهر المسؤولية الاجتماعية في بعض الجامعات العربية (جامعة الملك عبد الله للعلوم و التقنية أنموذجا):

تعددت مظاهر المسؤولية الاجتماعية في البحث العلمي في مجموعة من الجامعات الجامعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، حيثيعمل برنامج المبادرات السعودية على تعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه جيرانها. وقد

تم تصميم برنامج في إطار المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من المواهب الفكرية والإمكانات الاجتماعية للجامعة من العقول لتحسين جودة حياة الأفراد والمجموعات داخل مجتمع الجامعة والقرى المجاورة لها. ويركز قسم المسؤولية الاجتماعية على تلبية الاحتياجات الفورية لمدينة ثول فيما يتعلق بالتعليم، وبالاقتصاد، والبيئة من خلال توفير الدعم المستدام، والمعرفة والموارد اللازمة لحياة الأفراد و المجمتع ،يتضمن برنامج جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية لبرامج المسؤولية الاجتماعية برنامج موجه خصيصا لمركز ثول يقدم فريق المسؤولية الاجتماعية الدعم الموجه لبناء القدرات للمجتمعات المحلية في المدينة المجاورة للجامعة ثول، في المجالات التالية:

- التعليم: إلهام ودعم الشباب والمعلمين في ثول من خلال مبادرات التعليم والتدريب.
- التنمية والازدهار: ادارة البرامج التنموية في ثول التي تخلق الفرص الاقتصادية وتساعد على تطوير المهارات المهنية والحرفية.
- البيئة: تشجيع ودعم الوسائل القابلة للتطبيق لنشر الوعي البيئي خلال الممارسات اليومية للحياة والعمل في المجتمع المحلي لمركز ثول.

➢ **موضوعات البرنامج**

يتضمن نهج جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية لبرامج المسؤولية الاجتماعية "الركائز" التالية:

- **البرامج الذاتية**: مثل الفعاليات المتكررة الخاصة، التي تتكرر سنوياً وتكون متاحة لمجتمع الجامعة بأكمله. وتلعب البرامج الذاتية دوراً رئيسياً في خلق ثقافة الشمولية في الوقت الذي نحتفل فيه بأعضاء مجتمعنا المتنوع واسهاماتهم في المسؤولية المجتمعية من خلال المشاركة المدنية.
- **عائلة من البرامج**: المشاريع طويلة الاجل والقابلة للتكرار وتهدف إلى تلبية الاحتياجات المستمرة للمجتمع. وهذه البرامج تعد برامج أساسية في بناء القدرات وتوفير الفرص الاقتصادية وتعزيز الممارسات اليومية المستدامة، مع التركيز على المدينة المجاورة لجامعة الملك عبدالله "ثول".

- **البرامج القائمة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع**: مبادرات قصيرة الأجل أو المبادرات المخصصة لتلبية الاحتياجات الفورية والاحتياجات غير المخطط لها.
- **برنامج التطوع بالجامعة:** هو المحرك الرئيسي للاستراتيجية البرامجية للمسؤولية المجتمعية نحو تحقيق النجاح، حيث يجمع برنامج التطوع بالجامعة بين أعضاء مجتمع الجامعة بالكامل من خلال المشاركة الاجتماعية والمدنية.(البوابة الالكترونية لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية .الرابط: www.kaust.edu.sa/ar/study/saudi-initiatives/social-responsibility)

قائمة المراجع:

1. القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
2. جميل محمد قاسم،(2008)، فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التربية، الجامعة الاسلامية غزة.
3. فلوح أحمد، (2012-2013)، مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
4. ضيافي نوال،(2010)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد بشرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
5. علي بن يحي آل سالم،(2016)، دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية، موقع الألوكة الاجتماعية .http://www.alukah.net/social/0/99345/#ixzz4gJWSDSRC :
6. ميثاق أخلاقيات المهنة والآداب الجامعية، (أفريل 2010)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
7. مقدم وهيبة،(2013-2014)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

8. ندى عبد باقر،(2012)،المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريسيين في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثالث والسبعون، الجامعة المستنصرية، بغداد.
9. البوابة الالكترونية لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، مركز ثول، المملكة العربية السعودية .الرابط: www.kaust.edu.sa/ar/study/saudi-initiatives/social-responsibility